٢٣ - الحالة في الشرق الأوسط

المقرر المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٤٣): القرار ٦٣٠ (١٩٨٩)

في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، وعملاً بالقرار ٦١٧ (١٩٨٨) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ [١]. وأشار إلى أن قدرة القوة على تنفيذ المهام التي كلفها بها المجلس في عام ١٩٧٨ لا تزال معطلة، وأن إسرائيل تواصل رفض سحب قواتها من لبنان، وأصبحت ''منطقة الأمن'' التي تسيطر عليها في جنوب لبنان هدفاً للهجوم من جانب الذين يريدون مهاجمة إسرائيل نفسها والذين يهدفون إلى تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الأجنبي على حد سواء. وإن محاولات العناصر المسلحة للتسلل إلى داخل إسرائيل، التي ازدادت زيادة كبيرة خلال عام ١٩٨٨، وغارات إسرائيل الانتقامية من الجو ومن جانب رجال المغاوير، التي يكون مسرحها في كثير من الأحيان على مسافة بعيدة شمالي منطقة عمل القوة، تعني أن تحقيق السلام والأمن الدوليين أمر بعيد. وإن الفشل في انتخاب رئيس جديد للجمهورية في لبنان وما ترتب على ذلك من وجود حكومتين متنافستين في بيروت منع القوة من إحراز أيّ تقدم نحو الوفاء بمهمتها الثالثة، التي تتمثل في مساعدة حكومة لبنان على ضمان عودة سلطتها الفعلية إلى جنوب لبنان. وأضاف الأمين العام أن هناك عاملاً سلبياً آخر هو المضايقات المستمرة التي يواجهها أفراد القوة على يد مختلف الجماعات المسلحة في المنطقة. وإن القوة تسعى إلى توفير الحماية والأمن للأهالي المدنيين، وإنها احتجت على قيام ما يدعى ''جيش لبنان الجنوبي'' بعمليات الطرد الإجباري للمدنيين اللبنانيين من بيوتهم في المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيل وعلى التجنيد الإجباري للرجال المحليين في ذلك الجيش. وواصلت القوة أيضاً جهودها لتوفير المساعدة الإنسانية في منطقة عملها. وذكر الأمين العام كذلك أن السلطات اللبنانية من كلا الجانبين في بيروت قد شدّدت على أملها في أن يجدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى وأن لبنان قدّم طلباً لتمديد ولاية القوة وأن السلطات السورية تؤيد أيضاً تمديد ولاية القوة. وقال إن السلطات الإسرائيلية تصر على موقفها القائل بأن الوجود الإسرائيلي في لبنان هو ترتيب مؤقت، وهو ضروري لضمان أمن شمال إسرائيل ما دامت حكومة لبنان غير قادرة على ممارسة سلطتها الفعلية وعلى منع استخدام أراضيها في شن هجمات ضد إسرائيل. وإن السلطات الإسرائيلية لا ترى أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بوصفها قوة لحفظ السلام، تستطيع أن تتولى هذه المسؤولية.

وأقرّ الأمين العام بأنه نظراً للتطورات السلبية المذكورة، ولا سيما استمرار عجز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن تنفيذ ولايتها الأصلية، فمن المفهوم أن تثار أسئلة حول ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ بهذه القوة بقوامها الحالي. وعرض أربعة اعتبارات متوازية التأثير يرى أن المجلس قد يرغب في مراعاتها عند النظر في طلب لبنان لتمديد ولاية القوة، ألا وهي: قناعة المجلس بأن حل مشاكل لبنان يكمن في التنفيذ التام للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)؛ والدور الحيوي الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في السيطرة على مستوى العنف في جنوب لبنان؛ ودور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في توفير الدعم الإنساني للأهالي في منطقة عملها، ودور هذه القوة - حسبما يراه الشعب اللبناني ككل - كرمز لالتزام المجتمع الدولي بسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية. وبناءً على هذه الاعتبارات أوصى الأمين العام بأن يقبل المجلس طلب لبنان وأن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر.

وفي الجلسة ٢٨٤٣، المعقودة يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي نفس الجلسة استرعى الرئيس (ماليزيا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان تطلب فيها حكومة لبنان من مجلس الأمن تمديد ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر [٢]. وتذكر الحكومة اللبنانية أنها مقتنعة بأنه رغم الظروف العسيرة في جنوب لبنان الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لما يُدعى ''منطقة الأمن''، فإن تواجد القوة لا يزال ضرورياً للغاية، ويشكّل عنصراً هاماً من عناصر الاستقرار والتزاماً دولياً بالحفاظ على استقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية. وأعادت الحكومة التأكيد على أحكام ولاية القوة، حسبما وردت في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، وشدّدت على ضرورة تمكين القوة من تنفيذ تلك الولاية.

واسترعى الرئيس أيضاً انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [٣]. ثم طُرح مشروع القرار على التصويت واعتُمد بالإجماع باعتباره القرار ٦٣٠ (١٩٨٩)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و٥٢٠ (١٩٨٢)، المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وإلى جميع القرارات بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢٤ و٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، وإذ يحيط علماً بالملاحظات المبداة فيه،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٩؛

٢ - يكرر تأكيد تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دولياً؛

---

[١] S/20416 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2. وقد أنشئت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عام ١٩٧٨، بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ وتم تكليفها بالتأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية؛ واستعادة السلام والأمن الدوليين؛ ومساعدة حكومة لبنان على استعادة سلطتها الفعّالة في المنطقة. ثم أُذن لها، بموجب القرار ٥١١ (١٩٨٢)، بتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية للأهالي المحليين. وتم تمديد ولاية القوة بموجب قرارات لاحقة، بما فيها القرار ٦١٧ (١٩٨٨).

[٢] S/20410.

[٣] S/20429.

٣ - يؤكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما هي مبيّنة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والمعتمد بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً؛

٤ - يكرر التأكيد على أنه ينبغي أن تنفذ القوة تنفيذاً كاملاً ولايتها كما هي محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل المشاورات مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بشأن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن.

المقرر المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٥١): بيان من الرئيس

في الجلسة ٢٨٥١، المعقودة يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصّل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''. وفي أعقاب اعتماد جدول الأعمال، ذكرت الرئيسة (السنغال) أن المجلس فوّضها، على إثر المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، للإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس [٤]:

يعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء التدهور الأخير في الحالة في لبنان، مما أسفر عن وقوع ضحايا عديدة بين المدنيين وحدوث أضرار مادية جسيمة.

وإزاء الخطر الذي تشكّله هذه الحالة على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، فإنهم يعربون عن تشجيعهم ودعمهم لجميع الجهود الجارية من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة اللبنانية، ولا سيما الجهود التي تبذلها اللجنة الوزارية التابعة لجامعة الدول العربية، التي يرأسها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وزير خارجية الكويت.

وهم يحثون جميع الأطراف على إنهاء المصادمات فوراً، وعلى الاستجابة بشكل إيجابي للنداءات التي توجّه لوقف فعلي لإطلاق النار، وعلى تجنب كل ما قد يؤدي إلى تفاقم التوتر.

ويؤكدون من جديد دعمهم لكامل سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية.

ويؤكد أعضاء مجلس الأمن أيضاً أهمية دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ويؤكدون من جديد عزمهم على الاستمرار في متابعة تطور الحالة في لبنان عن كثب.

المقرر المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٥٨): بيان من الرئيس

في الجلسة ٢٨٥٨، المعقودة يوم ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٩، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، جدّد المجلس نظره في البند. وبعد اعتماد جدول الأعمال، ذكر الرئيس (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)، أن المجلس خولها، في أعقاب المشاورات التي دارت بين أعضاء المجلس، للإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس [٥]:

إن أعضاء مجلس الأمن، إذ يساورهم شديد القلق إزاء ما تسببه الحالة السيئة في لبنان من أشكال المعاناة للسكان المدنيين، يؤكدون من جديد بيانهم المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩، الذي حثوا فيه، بوجه خاص، جميع الأطراف على الاستجابة بصورة طيبة للنداءات الداعية إلى وقف إطلاق النار فعلياً.

وهم يكررون الإعراب عن تأييدهم المطلق لما تقوم به اللجنة الوزارية التابعة لجامعة الدول العربية، التي يرأسها سعادة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وزير خارجية الكويت، بغية وضع حد لخسارة الأرواح البشرية، وللتخفيف من معاناة الشعب اللبناني وللتوصل إلى الوقف الفعلي لإطلاق النار الذي لا غنى عنه لتسوية الأزمة اللبنانية.

وهم يدعون الأمين العام إلى أن يبذل قصارى جهوده، بالتعاون مع اللجنة الوزارية التابعة لجامعة الدول العربية، ويجري جميع الاتصالات التي يمكن أن تعتبر مفيدة لهذه الأغراض ذاتها.

المقررات المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٦٢): القرار ٦٣٣ (١٩٨٩) وبيان من الرئيس

في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩، وعملاً بالقرار ٦٢٤ (١٩٨٨) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩، وعن تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) [٦]. وذكر أنّه، وفقاً لولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وبالتعاون مع الطرفين، واصلت القوة الإشراف على الامتثال لوقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، والإشراف على منطقة الفصل، لكفالة عدم وجود قوات عسكرية داخلها. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة في قطاع إسرائيل - سوريا هادئة و لم تقع حوادث خطيرة فيه. وتناول تقريره بشأن الحالة في الشرق الأوسط [٧]، المقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٤٢ باء المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، السعي للتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما، الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). ولاحظ الأمين العام أنه رغم الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال محفوفة بالمخاطر ومن المرجح أن تظل كذلك، ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك [٨]. وأعرب عن استمرار أمله في أن يبذل جميع المعنيين بالأمر جهوداً تتسم بالتصميم من أجل معالجة المشكلة من جميع جوانبها بغية التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة، على نحو ما طالب به مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي ظل الظروف السائدة يرى الأمين العام أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري. ولذا فقد أوصى مجلس الأمن بأن يمدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وذكر أن الجمهورية العربية السورية وإسرائيل قد وافقتا على ذلك.

وفي الجلسة ٢٨٦٢، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي أعقاب اعتماد جدول الأعمال،

---

[٤] S/20554.

[٥] S/20602.

[٦] S/20651. أنشأ المجلس قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بموجب القرار ٣٥٠ (١٩٧٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، للإشراف على وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان، حسبما طالب به اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية المبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤. وتم تمديد ولاية القوة بموجب قرارات لاحقة، بما فيها القرار ٦٢٤ (١٩٨٨).

[٧] S/20294-A/43/867.

[٨] S/20651، الفقرة ٢٤.

استرعى الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [٩]. ثم طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع باعتباره القرار ٦٣٣ (١٩٨٩)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى، أي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الجلسة ذاتها، وبعد اتخاذ القرار ٦٣٣ (١٩٨٩)، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي [١٠]:

فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ تواً بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التكميلي التالي باسم مجلس الأمن:

كما هو معروف، ذُكر في الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه: ''بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك''. ويعكس ذلك البيان الذي أدلى به الأمين العام وجهة نظر مجلس الأمن.

المقررات المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٧٣): القرار ٦٣٩ (١٩٨٩) وبيان من الرئيس

في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩، وعملاً بالقرار ٦٣٠ (١٩٨٩)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩ [١١]. وأعرب عن أسفه من أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما زالت، بعد فترة ولاية عصيبة أخرى، غير قادرة على تنفيذ ولايتها بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وأن القوة عجزت مرة أخرى عن إحراز تقدم نحو نشر القوات على الحدود الدولية. وفي حين تتمسك إسرائيل بسياساتها الواردة في التقارير السابقة، فهي تحتفظ بقواتها في لبنان كما عززت سيطرتها على ما يسمى ''منطقة الأمن'' حيث ازداد عدد المراكز التي تحتلها قواتها وقوات جيش لبنان الجنوبي بنسبة ١٨,٥ في المائة خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي نفس الوقت، حدثت زيادة في كل من محاولات العناصر المسلحة للتسلل إلى إسرائيل وفي هجمات قوات إسرائيل الجوية على أهداف في لبنان على مسافة بعيدة إلى الشمال من منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولذا فإن السلام والأمن الدوليين لم يتحققا. وكذلك فإن جهود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فيما يتعلق بمهمتها الثالثة – لمساعدة حكومة لبنان على كفالة استعادة سيطرتها الفعّالة في المنطقة – ستظل محبطة ما دامت الحالة المأساوية في بيروت باقية دون حل.

ومع ذلك ففي الوقت نفسه حققت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إنجازات إيجابية تحسب لصالحها، فهي تقوم بدور كبير في الحد من مستوى العنف في منطقة عملها وتوفير المساعدة الإنسانية لشعب جنوب لبنان. كما أن وجود القوة يمثل قيمة رمزية: إذ يؤكد إيمان مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأن حل مشكلات جنوب لبنان يكمن في التنفيذ التام للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، ويرمز إلى التزام المجتمع الدولي بسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية. وأشار الأمين العام مع ذلك إلى أن تكلفة هذه الإنجازات هي تكلفة باهظة. وتتعرض القوة وأفرادها لأخطار كبيرة، وقد تكبدت خسائر في الأرواح وإصابات أخرى أثناء فترة الولاية الحالية نتيجة لتعرض أفرادها لمضايقات على أيدي فئات مسلحة عديدة في المنطقة. وأشار إلى أنه تم بذل جهود كبيرة للمضي في تحسين أمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومرافقها، وجدد مناشدته الأطراف المعنية أن تتعاون مع القوة بُغية تعزيز أمن أفرادها ومساعدتهم على تنفيذ مهامهم. وفي نفس الوقت أحال ممثل لبنان، في رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام [١٢]، طلب بلده إلى المجلس تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر أخرى، وأضاف قائلاً إن تجديد ولاية القوة هو ''مطلب لبناني رسمي وشعبي يحظى بإجماع كافة المسؤولين والفئات الشعبية بشكل واضح وبديهي''. وأشار الأمين العام إلى أنه نتيجة لهذا الطلب، يواجه المجلس قراراً معقّداً. فمن ناحية، هناك الإحباطات والأخطار الناجمة عن منع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من تنفيذ ولايتها. ومن ناحية أخرى هناك الإسهام الإيجابي للقوة والأسى العميق الذي يمكن أن ينتج في لبنان إذا أجرى مجلس الأمن أيّ تغيير كبير في قوام القوة أو نشرها. وأعرب عن اعتقاده أن الرأي السائد بين أعضاء المجلس هو أنه ينبغي إعطاء الأهمية الواجبة للاعتبار الأخير وأن هذه ليست هي اللحظة المناسبة لإجراء تغييرات جذرية، خاصة وأن هناك جهوداً دولية تُبذل لحل أزمة لبنان الأوسع نطاقاً. ووفقاً لذلك أوصى الأمين العام بأن يقوم المجلس بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، وفقاً لطلب لبنان.

وفي الجلسة ٢٨٧٣، المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٩، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي أعقاب اعتماد جدول الأعمال، استرعى الرئيس (يوغوسلافيا) انتباه أعضاء المجلس إلى الرسالة المذكورة أعلاه، المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٩، الموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان، والتي طلبت فيها حكومة لبنان من المجلس تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر أخرى، والعمل على تنفيذ القرارات التي اعتمدها في هذا الشأن منذ عام ١٩٧٨ [١٣].

واسترعى الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة [١٤]. ثم طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع باعتباره القرار ٦٣٩ (١٩٨٩)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢

[٩] S/20656.

[١٠] S/20659.

[١١] S/20742.

[١٢] S/20733.

[١٣] المرجع نفسه.

[١٤] S/20755.

و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وإلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩، وإذ يحيط علماً بالملاحظات المبداة فيه،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ والموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠؛

٢ - يكرر تأكيد تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ - يؤكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما هي مبيّنة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والمعتمد بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً تماماً مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً؛

٤ - يكرر التأكيد على أنه ينبغي أن تنفذ القوة تنفيذاً كاملاً ولايتها كما هي محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل المشاورات مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن.

وفي الجلسة نفسها، وبعد اتخاذ القرار ٦٣٩ (١٩٨٩)، ذكر الرئيس أن المجلس أذن له، عقب مشاورات جرت بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس [١٥]:

يلاحظ أعضاء مجلس الأمن مع الأسف والأسى البالغين أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد تكبدت، خلال فترة الولاية الحالية، خسائر إضافية في الأرواح وإصابات أخرى نتيجة لحوادث خطيرة مختلفة في منطقة وزعها، بما في ذلك مضايقة أفرادها من قبل جماعات وقوات مسلحة مختلفة.

ويقدم أعضاء مجلس الأمن في هذا الصدد خالص مواساتهم وعزائهم لحكومات آيرلندا والسويد والنرويج، ومن خلالها، لأسر الضحايا المفجوعة، ويشيدون بالأعمال الباسلة لجميع أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وما يتحلون به من شجاعة وتضحية بالنفس، في سبيل المثل العليا للسلام في المنطقة.

ويحيطون علماً مع بالغ القلق بالأنباء التي ترددت اليوم ومفادها أن الليفتنانت كولونيل هيغنز ربما يكون قد قتل في لبنان، وإذا ما ثبتت صحة هذه الأنباء، فإنهم يعربون عن سخطهم لارتكاب هذا العمل البشع والإجرامي ضد ضابط يعمل في خدمة الأمم المتحدة في بعثة لحفظ السلام في لبنان. ويسترعون الاهتمام إلى القرار ٦٨٣ (١٩٨٩) الذي اعتمده مجلس الأمن صباح اليوم ويدينون جميع أعمال أخذ الرهائن والاختطاف ويطالبون بالإفراج الفوري والآمن عن جميع الرهائن والمختطفين أينما كانوا محتجزين وكائناً من كان محتجزوهم.

وبالنظر إلى خطورة الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، يرى أعضاء مجلس الأمن أنه من المهم أن يعيدوا تأكيد قلقهم العميق بشأن سلامة وأمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الذين يتعرضون لتهديدات وأخطار دائمة.

[١٥] S/20758.

ويلاحظ أعضاء مجلس الأمن مع التقدير أنه، كما ذكر في آخر تقرير للأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ''قد بذلت جهود كبيرة لمزيد من تحسين أمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومرافقها'' خلال فترة الولاية الحالية.

ويطلبون إلى جميع الأطراف المعنية أن تبذل قصاراها من أجل كفالة التعزيز الفعّال لأمن أفراد القوة وتمكينها من الاضطلاع بولايتها، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

المقرر المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٧٥): بيان من الرئيس

في رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١٦]، طلب الأمين العام، في ممارسة لمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عقد جلسة عاجلة للمجلس، حيث رأى أن الأزمة الراهنة في لبنان تشكّل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وأكد أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية منع المزيد من إراقة الدماء في البلد وتأييد الجهود الأوسع نطاقاً التي تضطلع بها جامعة الدول العربية لتسوية النزاع. وأعرب الأمين العام عن اعتقاده بأن التوصل إلى وقف فعلي لإطلاق النار مسألة أساسية كخطوة في هذا الاتجاه. ورُئي أن الأمر يتطلب جهداً متضافراً من جانب المجلس ككل ليجعل أطراف النزاع تدرك أن هناك حاجة فورية لوقف جميع الأنشطة العسكرية والالتزام بوقف لإطلاق النار حتى يتسنى للجنة الرؤساء العرب الثلاثية [١٧] أن تستمر دون عائق.

وفي الجلسة ٢٨٧٥ المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩، أدرج المجلس رسالة الأمين العام في جدول أعماله. وفي الجلسة نفسها، وعقب مشاورات جرت بين أعضاء المجلس، أدلى الرئيس (الجزائر) بالبيان التالي باسم المجلس [١٨]:

استجابة للنداء العاجل الموجّه إلى مجلس الأمن من الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ اجتمع المجلس على الفور واعتمد البيان التالي، دون المساس بأية إجراءات لاحقة يتخذها:

إن المجلس، إذ يساوره شديد القلق لزيادة تدهور الحالة في لبنان، يعرب عن بالغ استيائه من تكثيف القصف والقتال الضاري في الأيام الأخيرة. ويعرب عن انزعاجه الشديد للخسائر في الأرواح البشرية وما ينجم عنها من معاناة لا توصف بالنسبة للشعب اللبناني.

ويؤكد المجلس من جديد بيانه المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ويناشد بإلحاح جميع الأطراف أن تضع على الفور حداً لجميع العمليات، ولكل أعمال إطلاق النار والقصف براً وبحراً. ويناشد بحزم جميع الأطراف مراعاة وقف تام وفوري لإطلاق النار. ويناشدها أيضاً أن تبذل كل ما في وسعها لتعزيز وقف إطلاق النار وفتح خطوط الاتصال ورفع الحصار.

ويعرب المجلس عن تأييده التام للّجنة الثلاثية للرؤساء العرب فيما تبذله من جهود في سبيل وضع حد لمحنة الشعب اللبناني عن طريق وقف فعلي ونهائي لإطلاق النار وتنفيذ خطة لتسوية الأزمة اللبنانية بجميع جوانبها بما يكفل السيادة الكاملة للبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية. ويناشد جميع الدول وجميع الأطراف أيضاً أن تؤيد جهود اللجنة الثلاثية.

[١٦] S/20789.

[١٧] تتألف اللجنة الثلاثية من ملك المغرب وملك المملكة العربية السعودية ورئيس الجزائر.

[١٨] S/20790.

وفي هذا السياق، يدعو المجلس الأمين العام إلى أن يجري جميع الاتصالات المناسبة، بالاقتران مع اللجنة الثلاثية، بغية ضمان مراعاة وقف إطلاق النار، وأن يبقي المجلس على علم في هذا الشأن.

المقرر المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٨٤): بيان من الرئيس

قام المجلس، في الجلسة ٢٨٨٤، التي عقدها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، باستئناف النظر في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط: رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن". وأفاد الرئيس (البرازيل) أنه قد أذن له، عقب مشاورات جرت بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس [١٩]:

إن أعضاء مجلس الأمن، إذ يشيرون إلى بيانهم المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩، يرحبون باستئناف عمل اللجنة الثلاثية العربية العليا المنشأة لحل الأزمة اللبنانية.

وفي هذا الشأن، يعربون مرة أخرى للّجنة الثلاثية العليا عن التأييد الكامل فيما تضطلع به من جهود لوقف إراقة الدماء وتهيئة جو يفضي إلى كفالة الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية في لبنان.

وهم يحثون بقوة على احترام النداء الذي وجهته اللجنة الثلاثية العليا لوقف إطلاق النار فوراً وبصورة شاملة، وتنفيذ ترتيبات الأمن، وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق مصالحة وطنية في لبنان.

ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن تأييدهم الكامل للّجنة الثلاثية العليا فيما تقوم به من إجراءات لإنفاذ خطة لتسوية الأزمة اللبنانية بجميع جوانبها، بما يكفل السيادة الكاملة للبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية.

وهم يرحبون بالاتصالات التي يجريها الأمين العام للأمم المتحدة منذ ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ مع أعضاء اللجنة الثلاثية العليا ويدعونه إلى مواصلة إجراء هذه الاتصالات وإبقاء مجلس الأمن على علم في هذا الشأن.

المقرر المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٩١): بيان من الرئيس

قام المجلس، في الجلسة ٢٨٩١، التي عقدها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، بتجديد نظره في هذا البند. وأفاد الرئيس (الصين) أنه قد أذن له، عقب مشاورات جرت بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس [٢٠]:

يشير أعضاء مجلس الأمن إلى بيانيهم المؤرخين ١٥ آب/أغسطس و٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ اللذين أعربوا فيهما عن تأييدهم التام للّجنة الثلاثية العليا لرؤساء الدول العرب فيما تقوم به من إجراءات لتنفيذ خطة لتسوية الأزمة اللبنانية بجميع جوانبها، بما يكفل السيادة الكاملة للبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية.

وبهذه الروح، يرحب أعضاء مجلس الأمن بقيام مجلس النواب اللبناني بانتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية والتصديق على اتفاق الطائف. ويثني أعضاء مجلس الأمن ثناءً خاصاً على أعضاء مجلس النواب اللبناني لحسهم الشديد بالمسؤولية وشجاعتهم. وبذلك تم إنجاز مرحلة أساسية على طريق استعادة كيان الدولة اللبنانية وإقامة المؤسسات من جديد.

وفي أعقاب هذا الانتخاب الدستوري، يطلب أعضاء مجلس الأمن إلى جميع أبناء الشعب اللبناني أن يقفوا بحزم حول رئيسهم بغية توحيد تطلعات الشعب اللبناني إلى تحقيق السلام والكرامة والوئام.

وفي هذه اللحظة التاريخية، يحث أعضاء مجلس الأمن الشعب اللبناني بكل فئاته، بما في ذلك القوات المسلحة، على أن يلتفوا حول رئيس جمهوريتهم لتحقيق أهداف الشعب اللبناني الرامية إلى استعادة وحدة لبنان واستقلاله وسيادته على كامل إقليمه، حتى يمكن لهذا البلد أن يستعيد دوره كمركز مضيء للحضارة والثقافة للأمة العربية وللعالم.

المقرر المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٩٤): بيان من الرئيس

قام المجلس، في الجلسة ٢٨٩٤، التي عقدها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، بتجديد نظره في هذا البند. وأفاد الرئيس (الصين) أنه قد أذن له، عقب مشاورات جرت بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس [٢١]:

يعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ سخطهم وجزعهم لاغتيال السيد رينيه معوض، رئيس الجمهورية اللبنانية، في وقت سابق من هذا اليوم في بيروت. ويعربون عن تعاطفهم ومواساتهم لأسرة الرئيس الراحل ولرئيس الحكومة والشعب اللبناني.

ويدين أعضاء مجلس الأمن بقوة هذا العمل الجبان والإجرامي والإرهابي بوصفه هجوماً على وحدة لبنان وعلى العمليات الديمقراطية وعملية الوفاق الوطني.

ويشير أعضاء مجلس الأمن إلى بيانهم المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، ويؤكدون من جديد تأييدهم للجهود التي تبذلها اللجنة الثلاثية العليا التابعة لجامعة الدول العربية ولاتفاق الطائف، وهذان لا يزالان يشكّلان الأساس الوحيد لضمان كامل سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية.

ويكرر أعضاء مجلس الأمن تأكيد دعوتهم الموجهة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ إلى جميع فئات الشعب اللبناني لمواصلة عملية تحقيق الأهداف المتمثلة في إعادة الدولة اللبنانية وترسيخ المؤسسات المجددة التي بدأت مع انتخاب الرئيس معوض وتعيين رئيس الوزراء، السيد سليم الحص. وينبغي تعزيز المؤسسات اللبنانية الديمقراطية بقوة، كما ينبغي السير قدماً بعملية الوفاق الوطني. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها استرداد الوحدة الوطنية اللبنانية كاملة.

ويعيد أعضاء مجلس الأمن رسمياً تأكيد تأييدهم لاتفاق الطائف الذي صدق عليه مجلس النواب اللبناني في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. وفي هذا الصدد، يحثون جميع اللبنانيين على ممارسة ضبط النفس، وتكريس أنفسهم لمهمة الوفاق الوطني العاجلة، وإبداء التزامهم بالعمليات الديمقراطية.

وأعضاء مجلس الأمن مقتنعون بأن جميع أولئك الذين يسعون إلى تجزئة شعب لبنان عن طريق أعمال العنف الجبانة والإجرامية والإرهابية هذه لن ينجحوا في ذلك.

المقرر المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٩٥): القرار ٦٤٥ (١٩٨٩) وبيان من الرئيس

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن، عملاً بالقرار ٦٣٣ (١٩٨٩)، تقريراً عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ٢٣ أيار/مايو إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وعن التدابير

[١٩] S/20855.

[٢٠] S/20953.

[٢١] S/20988.

المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) [٢٢]. وأفاد أن القوة واصلت، بالتعاون مع الأطراف، أداء مهامها أداءً فعّالاً. وأثناء الفترة المستعرضة، بقيت الحالة في قطاع إسرائيل – سوريا هادئة، ولم تقع حوادث خطيرة فيه. وقال إن البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وبخاصة الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) قد تناوله تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط [٢٣]، المقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٤/٤٣ ألف المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. ولاحظ الأمين العام أنه، بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك [٢٤]. وأفاد أنه ما زال يأمل في أن يبذل جميع المعنيين بالأمر جهوداً دؤوبة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها، بغرض الوصول إلى تسوية تحقق سلماً عادلاً ودائماً، على نحو ما طالب به المجلس في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي ظل الظروف السائدة، رأى الأمين العام أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري. وأوصى كذلك، بموافقة الجمهورية العربية السورية وإسرائيل، بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠.

وفي الجلسة ٢٨٩٥ المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (الصين) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في إطار مشاورات المجلس السابقة [٢٥]. وقد عرض مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٦٤٥ (١٩٨٩)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية هذه الفترة تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير التي اتخذت لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الجلسة نفسها، وعقب اتخاذ القرار ٦٤٥ (١٩٨٩)، أدلى الرئيس بالبيان التالي [٢٦]:

بمناسبة القرار الذي اتخذ تواً بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فوضني المجلس أن أدلي بالبيان التكميلي التالي، باسم مجلس الأمن:

كما هو معروف، تنص الفقرة ٣٤ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على ما يلي: ''بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر ويرجح بقاؤها كذلك، ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك''. وهذا البيان الصادر عن الأمين العام يعكس رأي مجلس الأمن.

المقرر المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (الجلسة ٢٩٠٣): بيان من الرئيس

قام المجلس، في الجلسة ٢٩٠٣، التي عقدها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة، بتجديد نظره في هذا البند. وأفاد الرئيس (كولومبيا) أنه قد أذن له، عقب مشاورات جرت بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس [٢٧]:

إن أعضاء مجلس الأمن إذ يشيرون إلى بيانيهم المؤرخين ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ و٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وإلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يؤكدون من جديد تأييدهم الكامل للجهود التي تضطلع بها اللجنة الثلاثية العليا التابعة لجامعة الدول العربية، ولاتفاق الطائف. وما زالت هذه هي الأساس الوحيد لضمان كامل السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للبنان.

وفي هذا الصدد، يرحب أعضاء مجلس الأمن بانتخاب إلياس الهراوي خلفاً للرئيس الراحل رينيه معوض رئيساً للجمهورية اللبنانية وبتعيين الحكومة اللبنانية برئاسة رئيس الوزراء سليم الحص.

ويؤكد أعضاء مجلس الأمن من جديد مسيس الحاجة إلى مواصلة عملية المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي المجسدة في اتفاق الطائف، ويعربون عن قلقهم البالغ إزاء العقبات التي أخرت إحراز تقدم في تحقيق هذه الأهداف.

ويؤيد أعضاء مجلس الأمن الجهود التي يبذلها الرئيس الهراوي تنفيذاً لاتفاق الطائف لوزع قوات الحكومة اللبنانية لاستعادة سلطة الحكومة المركزية على جميع الأراضي اللبنانية.

ويكرر أعضاء مجلس الأمن من جديد دعوتهم للشعب اللبناني، وبصفة خاصة جميع مسؤولي الحكومة اللبنانية، من مدنيين وعسكريين، إلى تأييد رئيس جمهوريتهم والعملية الدستورية التي بدأت في الطائف لتحقيق استعادة وحدة لبنان واستقلاله وسيادته على كامل إقليمه بالطرق السلمية.

المقرر المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٠٦): القرار ٦٤٨ (١٩٩٠)

في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٩ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ [٢٨]. وأفاد أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما زالت غير قادرة على تنفيذ الولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وأن إسرائيل، التي واصلت اتباع السياسة التي أوجزتها التقارير السابقة، قد زادت مرة أخرى عدد المواقع التي يحتلها كل من جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع في جنوب لبنان. كما أنها زادت إحكام قبضتها على منطقة السيطرة الإسرائيلية المسماة بـ ''منطقة الأمن'' إذ أدخلت هناك بعض عناصر إدارة مدنية يسند فيها دور رئيسي إلى قوات الأمر الواقع. وفي الوقت نفسه، استمرت المحاولات التي تقوم بها عناصر مسلحة للتسلل إلى إسرائيل والهجمات الجوية والبرية التي تشنها القوات الإسرائيلية على أهداف في لبنان شمال منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة تماماً. بيد أن الأمين العام لاحظ أن ثمة تطورات إيجابية في لبنان، منها انتخاب رئيس جديد وتعيين حكومة جديدة

[٢٢] S/20976.

[٢٣] A/44/737-S/20971.

[٢٤] S/20976، الفقرة ٢٤.

[٢٥] S/20996.

[٢٦] S/20998.

[٢٧] S/21056.

[٢٨] S/21102.

تلتزم بوزع قوات الحكومة اللبنانية لاستعادة سلطة الحكومة المركزية على جميع الأراضي اللبنانية، وذلك تنفيذاً لاتفاق الطائف. وأفاد أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقف على استعداد للقيام بدورها في المساعدة في استعادة سلطة الحكومة في الجنوب اللبناني، بما في ذلك وزع وحدات من الجيش اللبناني هناك. وبناءً عليه، أوصى بأن يقبل مجلس الأمن طلب لبنان، وأن يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر أخرى. لكنه بتقدمه بهذه التوصية وجّه أيضاً انتباه المجلس إلى أن المصاعب التي تواجهها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من قبيل الخسائر في الأرواح وغير ذلك من الخسائر فضلاً عن استمرار المضايقات، لم تخف حدتها.

وفي الجلسة ٢٩٠٦ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (كوت ديفوار) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان [٢٩] يحيل فيها طلب الحكومة اللبنانية إلى المجلس أن يمدد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، وأن يتخذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ ما اتخذه من قرارات بشأن هذه المسألة منذ عام ١٩٧٨. وأكدت أن تجديد ولاية القوة يتسم بأهمية خاصة في وقت شرعت فيه الحكومة الجديدة المنتخبة وفقاً للدستور، بتأييد من المجتمع الدولي، في تحقيق واحد من أهم الأهداف الوطنية، ألا وهو بسط سلطة الحكومة المركزية على جميع أنحاء الأراضي اللبنانية.

ووجّه الرئيس أيضاً انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعد في إطار مشاورات المجلس السابقة [٣٠]. ثم عرض مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٦٤٨ (١٩٩٠)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وكذلك إلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، وإذ يحيط علماً بالملاحظات المبداة فيه،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ والموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠؛

٢ - يكرر تأكيد تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ - يؤكد من جديد على الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما هي مبيّنة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ والمعتمد بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون تعاوناً تاماً مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذاً تاماً؛

٤ - يكرر تأكيد أنه ينبغي أن تنفذ القوة تنفيذاً كاملاً ولايتها كما هي محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل المشاورات مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بشأن تنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن.

المقررات المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٢٥): القرار ٦٥٥ (١٩٩٠) وبيان من الرئيس

في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، وعملاً بالقرار ٦٤٥ (١٩٨٩)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠، وعن تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) [٣١]. وذكر أن القوة واصلت القيام بوظائفها على نحو فعّال بتعاون مع الأطراف. وقال إنه خلال الفترة التي يتناولها الاستعراض ظلت الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئة ولم تقع حوادث خطيرة. وأضاف أن البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وخاصة الجهود المضطلع بها لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) تناولها تقريره المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط [٣٢]، المقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٤/٤٣ ألف. وذكر الأمين العام أنه بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك [٣٣]. وقال إنه ما زال يأمل في بذل جهود تتسم بعزم أكيد من جانب جميع الأطراف المعنية للتصدي للمشكلة من جميع جوانبها، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة، كما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). واعتبر الأمين العام أن استمرار وجود القوة بالمنطقة أمر ضروري في الظروف السائدة. وعلى ذلك فقد أوصى، بالاتفاق مع الجمهورية العربية السورية وإسرائيل، بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

وفي الجلسة ٢٩٢٥ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠، وضع مجلس الأمن تقرير الأمين العام على جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (فنلندا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار تم إعداده خلال مشاورات سابقة للمجلس [٣٤]. وعندئذ طرح مشروع القرار للتصويت وتم اعتماده بالإجماع بوصفه القرار ٦٥٥ (١٩٩٠) ونصه كما يلي:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠؛

---

[٢٩] S/21074.

[٣٠] S/21117.

[٣١] S/21305.

[٣٢] A/44/737-S/20971.

[٣٣] S/21305، الفقرة ٢٤.

[٣٤] S/21325.

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الجلسة نفسها وبعد اعتماد القرار ٦٥٥ (١٩٩٠)، أدلى الرئيس بالبيان التالي [٣٥]:

فيما يتعلق بالقرار الذي اعتمد تواً بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التكميلي التالي باسم مجلس الأمن:

كما هو معروف، تنص الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على ما يلي: ''وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك''. وبيان الأمين العام هذا يعبّر عن وجهة نظر مجلس الأمن.

المقررات المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٣١): القرار ٦٥٩ (١٩٩٠) وبيان من الرئيس

في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠، وعملاً بالقرار ٦٤٨ (١٩٩٠)، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ [٣٦]. وقال إن موقف إسرائيل بالنسبة للحالة في جنوب لبنان وبالنسبة لولاية قوة الأمم المتحدة في لبنان لم يتغير. وذكر أن إسرائيل تواصل بناء قوات أمر واقع تسمى ''جيش جنوب لبنان'' وزيادة قدرة هذه القوات على أن تعزز بسرعة قوة قوات الدفاع الإسرائيلية داخل لبنان. ونتيجة لهذه السياسة أصبحت المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل منفصلة بشكل متزايد عن بقية لبنان. وقال إنه على الرغم من أن الحوادث العدائية في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كانت أقل خلال فترة الولاية الحالية منها خلال الفترة المقابلة في عام ١٩٨٩، فإن قوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الأمر الواقع قد قامت بكثير من الهجمات الجوية والهجمات بالمدفعية على أهداف تقع إلى الشمال من منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأضاف أن القوة من جانبها واصلت جهودها للحيلولة دون استخدام منطقة عملياتها في القيام بأنشطة عدائية، وحققت بذلك درجة عالية من الهدوء في الأجزاء التي تقع خارج منطقة السيطرة الإسرائيلية. وذكر أنه حدثت في الأشهر الأخيرة زيادة ملحوظة في النشاط الاقتصادي بتلك الأجزاء، حيث إنشأت القوة بعض المراكز الجديدة بالقرب من حافة المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من أجل تعزيز الثقة اللازمة للاستثمار. وقال إن القوة واصلت أيضاً الضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف قيام قوة الأمر الواقع بقذف الأهداف المدنية بالقنابل وسحب تلك القوات من بعض المواقع التي كان يأتي منها في أحيان كثيرة إطلاق النار والتي كانت لهذا تتعرض للهجوم من جانب العناصر المسلحة. وقال إن القوة قد لحقت بها خلال قيامها بواجباتها خسائر في الأفراد، مما حدا بالأمين العام أن يكرر نداءه إلى الأطراف بالتعاون مع القوة واحترام وضعها الدولي المحايد وتجنب تعريض أفرادها للخطر. واختتم كلمته قائلاً إنه على الرغم من أن القوة لم تستطع حتى الآن تنفيذ ولايتها كاملة فإنها تواصل تقديم إسهامات هامة في حفظ السلام والأمن الدوليين في منطقة متقلبة. وعلى ذلك فقد أوصى بأن يقبل المجلس الطلب المقدّم من حكومة لبنان بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى.

وفي الجلسة ٢٩٣١ المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠، أدرج المجلس تقرير الأمين العام على جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (ماليزيا) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالتين مؤرختين ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ و٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ موجهتين إلى الأمين العام من ممثل لبنان [٣٧]. وفي رسالته المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠، نقل ممثل لبنان طلب حكومته بأن تمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى. وقال إن الحكومة قد انتهجت في صبر سياسة بسط سلطتها على إقليمها الوطني، ومع ذلك فإنها مقتنعة بأن وجود قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان ما زال أمراً ضرورياً. على أنه أضاف أن تجديد ولاية القوة لا ينبغي اعتباره بديلاً للوفاء بولايتها الأصلية. وذكر أن إسرائيل تواصل أعمال العدوان التي تقوم بها يومياً ضد المدنيين في جنوب لبنان وأنها أخذت في ربط الهياكل السياسية الاقتصادية والإدارية في جنوب لبنان بهياكلها. وقال إن هذا ''الضم الزاحف'' ينبغي وقفه عن طريق التنفيذ الفوري للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وفي رسالته المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠، أبلغ ممثل لبنان الأمين العام بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية تقوم بشق طريق في منطقة كوكبة التي توجد بها قوة الأمم المتحدة. وأضاف أن إسرائيل قد انتهت، على الرغم من محاولات قوة الأمم المتحدة لمنعها، من شق الطريق بالقوة وأصابت أحد أفراد القوة بجروح. وأضاف أن حكومة لبنان إذ تدين بقوة هذه الممارسات تطالب المجتمع الدولي باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوقف ممارسات إسرائيل وأعمالها العدوانية.

ووجّه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار تم إعداده خلال مشاورات سابقة أجراها المجلس [٣٨]. وعندئذ طرح مشروع القرار للتصويت وتم اعتماده بالإجماع بوصفه القرار ٦٥٩ (١٩٩٠)، ونصه كما يلي:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وكذلك إلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، المؤرخ ٢٤ و٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠، وإذ يحيط علماً بالملاحظات المبداة فيه،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة؛

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١؛

٢ - يكرر تأكيد تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ - يؤكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما هي مبيّنة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ والمعتمدة بالقرار ٤٢٦

---

[٣٥] S/21338.

[٣٦] S/21406 وCorr.1 وAdd.1.

[٣٧] S/21396 وS/21409.

[٣٨] S/21411.

(١٩٧٨)، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً؛

٤ - يكرر تأكيد أنه ينبغي للقوة أن تنفذ تنفيذاً كاملاً ولايتها كما هي محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل المشاورات مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن.

وفي الجلسة نفسها، ذكر الرئيس أنه، بعد مشاورات بين أعضاء المجلس، مخول بإصدار البيان التالي باسم المجلس[٣٩]:

أحاط أعضاء مجلس الأمن علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة في لبنان المقدّم بمقتضى القرار ٦٤٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

ويؤكد أعضاء مجلس الأمن من جديد التزامهم بكامل سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دولياً. وفي هذا السياق، يؤكد أعضاء مجلس الأمن ضرورة أن تمتنع أية دولة عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أخرى، أو بأيّ نحو آخر لا يتسق مع مقاصد الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي يمدد فيه مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، يؤكد أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى الحاجة إلى تنفيذ القرار بجميع جوانبه. ويعرب الأعضاء عن تقديرهم لما يبذله الأمين العام وموظفوه من جهود متواصلة في هذا الشأن. ويكرر الأعضاء الإعراب عن تأييدهم التام لاتفاق الطائف وللجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لبسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية.

ويغتنم أعضاء مجلس الأمن هذه الفرصة للإشادة بأفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبالبلدان المساهمة بقوات لتضحياتهم والتزامهم بقضية السلام والأمن الدوليين في ظروف صعبة.

المقرر المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠: رسالة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام

في رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي[٤٠]:

اتفق أعضاء مجلس الأمن، عند النظر خلال المشاورات التي جرت في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠، في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمناسبة تجديد ولاية القوة، على أن يطلبوا من الأمانة العامة إجراء استعراض لحجم ووزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في ضوء أداء القوة لمهامها منذ إنشائها في عام ١٩٧٨ وبهدف تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨ تنفيذاً كاملاً. ويضع المجلس في اعتباره النفع الكبير الذي لا يزال وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يسديه إلى لبنان. واتفق أعضاء المجلس أيضاً على أن يجرى الاستعراض خلال فترة الأشهر الستة المؤقتة التي مددت إليها ولاية القوة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠، أي قبل انتهاء الولاية الحالية في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

وكان من رأي أعضاء المجلس أن إجراء هذا الاستعراض يتفق مع روح البيان الذي أدلى به الرئيس باسم المجلس في الجلسة ٢٩٢٤ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" ويوفر للمجلس أساساً يستند إليه في تقدير ما إذا كان ينبغي الإبقاء على الترتيبات الموجودة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو تغييرها.

المقررات المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ (الجلسة ٢٩٦٤): القرار ٦٧٩ (١٩٩٠) وبيان من الرئيس

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وعن تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) [٤١] وذلك عملاً بالقرار ٦٥٥ (١٩٩٠). وقال إن القوة واصلت القيام بوظائفها على نحو فعّال بتعاون مع الأطراف. وذكر أنه خلال الفترة التي يتناولها الاستعراض، ظلت الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئة و لم تقع حوادث خطيرة. وأضاف أن البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وخاصة الجهود المضطلع بها لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) سيتم تناولها في تقريره المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط [٤٢] الذي سيقدم قريباً عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٠/٤٤ ألف المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. وذكر الأمين العام أنه بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك [٤٣]. وقال إنه ما زال يأمل في أن يبذل جميع الأطراف المعنية كل ما في وسعهم للتصدي للمشكلة من جميع جوانبها، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة كما دعا إليه المجلس في القرار ٣٨٨ (١٩٧٣). واعتبر الأمين العام أن استمرار وجود القوة بالمنطقة أمر ضروري في الظروف السائدة. ولذلك فقد أوصى، بالاتفاق مع الجمهورية العربية والسورية وإسرائيل، بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١.

وفي الجلسة ٢٩٦٤ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام على جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار تم إعداده خلال مشاورات سابقة أجراها المجلس [٤٤]. وعندئذ عرض مشروع القرار للتصويت وتم اعتماده بالإجماع بوصفه القرار ٦٧٩ (١٩٩٠)، ونصه كما يلي:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١؛

---

[٣٩] S/21418.

[٤٠] S/21833.

[٤١] S/21950 و Corr.1.

[٤٢] A/45/726-S/21947.

[٤٣] S/21950، الفقرة ٢٤.

[٤٤] S/21972.

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه المدة، تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الجلسة نفسها، وبعد اعتماد القرار ٦٧٩ (١٩٩٠)، أدلى الرئيس بالبيان التالي [٤٥]:

فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ توا بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك، أُذن لي بأن أدلي، نيابة عن مجلس الأمن، بالبيان التكميلي التالي:

كما هو معروف، ورد في الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك: ''أنه بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك''. ويعكس بيان الأمين العام هذا رأي مجلس الأمن.

المقررات المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (الجلسة ٢٩٧٥): القرار ٦٨٤ (١٩٩١) وبيان من الرئيس

في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وعملاً بالقرار ٣٥٩ (١٩٩٠)، قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ [٤٦]، وعن نتائج استعراض حجم ووزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان [٤٧]، وذلك بناءً على طلب أعضاء مجلس الأمن في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ [٤٨]. وقد خلص الاستعراض إلى أن حجم القوة ووزعها يقررهما عاملان رئيسيان هما: التزام المجلس بالقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) باعتباره الحل الصحيح لمشكلة جنوب لبنان؛ والمهام المؤقتة التي قامت بها القوة بموافقة المجلس (السيطرة على جميع أعمال القتال في منطقة وزعها الحالية وتوفير الدعم الإنساني للسكان المدنيين) إلى أن يتم تمكينها من النهوض بمهامها الأصلية وهي تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان في استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة. ويلاحظ الاستعراض أن القوة تواجه صعوبات وأخطاراً معينة نتيجة لوضع غير مألوف هو منح قوة لحفظ السلام ولاية الحيلولة دون استخدام منطقتها في القيام بأنشطة عدائية في الوقت الذي تشمل فيه هذه الأنشطة مقاومة احتلال اعترض عليه مجلس الأمن مراراً. ويضيف الاستعراض أن من الواضح أن حل هذا الوضع غير المألوف يكمن في سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية مع اضطلاع الجيش اللبناني تدريجياً بمسؤوليته عن الأمن في المنطقة الحالية لوزع قوة الأمم المتحدة. وأخيراً أوصى الاستعراض بعدم إجراء أيّ تغيير موضوعي في الوقت الحاضر في وظائف القوة أو في أماكن وزعها، ولكن ينبغي اتخاذ تدابير معينة لتبسيط هيكل القوة بما يمكن أن يؤدي إلى توفير نحو ١٠ في المائة في عدد أفرادها العسكريين [٤٩].

وقد أبلغ الأمين العام المجلس في تقريره بالمشاورات التي جرت مؤخراً مع السلطات اللبنانية بشأن تنفيذ قرارها المتعلق بوزع الجيش في الجنوب. وقال إنه رحب بفكرة الوزع التدريجي للجيش إلى جنوب لبنان كخطوة أولى ضرورية نحو إعادة السلطة الفعلية للحكومة في تلك المنطقة. وأضاف أن قوة الأمم المؤقتة في لبنان مستعدة للتعاون مع الجيش اللبناني عندما يصل إلى منطقة القوة ولأن تبدأ نقل مسؤولية الأمن إليه تدريجياً. وذكر أن موقف إسرائيل من الوضع في جنوب لبنان ومن ولاية القوة ما زال كما جاء في التقارير السابقة. وأضاف أن السلطات الإسرائيلية تواصل بناء قوات الأمر الواقع في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل وزيادة عدد المواقع العسكرية التي تسيطر عليها هذه القوات وقوات الدفاع الإسرائيلية. وذكر أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تواصل، قدر استطاعتها ووفقاً لولايتها، الحيلولة دون استخدام منطقة عملياتها في أية أنشطة عدائية. وأضاف أن الأنشطة العدائية في منطقة القوة قد قلت خلال الولاية الحالية، ولكن قوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الأمر الواقع قامت بكثير من الهجمات الجوية والهجمات بالمدافع على أهداف تقع إلى الشمال من منطقة القوة. وقال إن درجة عالية من الهدوء والسكينة تسود الآن في أجزاء منطقة القوة الواقعة خارج المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل وأن النشاط الاقتصادي ما زال يزداد هنالك . وذكر أنه من أجل تعزيز الثقة اللازمة للاستثمار، أنشأت القوة مراكز جديدة بالقرب من حافة المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل. واختتم الأمين العام تقريره بأن القوة لم تستطع حتى الآن النهوض على وجه كامل بالولاية التي أعطيت في عام ١٩٧٨، ولكنها تواصل تقديم إسهامات هامة في حفظ السلام والأمن الدوليين في منطقة قلقة. وعلى ذلك فقد أوصى بأن يقبل المجلس الطلب المقدّم من حكومة لبنان بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١.

وقام المجلس في جلسته ٢٩٧٥، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بإدراج تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (زائير) اهتمام أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/يناير ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان يحيل فيها طلب حكومته إلى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى [٥٠]. وذكر أنه قد طرأت تطورات بنّاءة رئيسية منذ التجديد الأخير لولاية القوة: فقد شُكّلت حكومة اتحاد وطني وسيطر الجيش سيطرة كاملة على منطقة بيروت الكبرى؛ وقرّر مجلس الوزراء زيادة انتشار الجيش اللبناني في مناطق معينة في الجنوب والبقاع الغربي متاخمة للمنطقة التي تحتلها اسرائيل. وسيكون هذا بمثابة تمهيد لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٨٧) تنفيذاً كاملاً عندما تقوم الحكومة والجيش اللبناني بمساعدة القوة ببسط سلطتها بحيث تشمل الجنوب كله لغاية الحدود المعترف بها دولياً. ويرى لبنان أنه قد حان الوقت الذي لا يتغاضى فيه مجلس الأمن عن احتلال إسرائيل المستمر للأراضي اللبنانية والذي يطلب فيه تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) على وجه السرعة، وهو القرار الذي سخرت منه إسرائيل بصورة مستمرة مستخدمة ذريعة أمنها الكاذبة ومنتهكة ميثاق الأمم المتحدة.

ووجّه الرئيس أيضاً اهتمام أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعد في معرض مشاورات المجلس السابقة [٥١]. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٨٤ (١٩٩١)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و٥٢٠

---

[٤٥] S/21974.

[٤٦] S/22129.

[٤٧] S/22129/Add.1، المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

[٤٨] S/21833.

[٤٩] S/22129/Add.1، الفقرة ٥٩.

[٥٠] S/22079.

[٥١] S/22170.

(١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وكذلك إلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ و٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وإذ يحيط علماً بالملاحظات المبداة فيه، ودون مساس بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في هذا الشأن،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى قوامها ستة أشهر، أي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١؛

٢ - يكرر الإعراب عن تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ - يعيد تأكيد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والمؤيد بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية التعاون تعاوناً تاماً مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً؛

٤ - يكرر تأكيد أنه ينبغي للقوة أن تنفذ تنفيذاً كاملاً ولايتها كما هي محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن.

وفي الجلسة ذاتها بعد اتخاذ القرار ٦٨٤ (١٩٩١)، أعلن الرئيس أنه قد أذن له عقب مشاورات بين أعضاء المجلس بأن يدلي باسم المجلس بالبيان التالي [٥٢]:

أحاط أعضاء مجلس الأمن علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المقدّم وفقاً للقرار ٦٥٩ (١٩٩٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠.

وهم يؤكدون من جديد التزامهم بالسيادة التامة للبنان، واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دولياً. وفي هذا الصدد، يؤكدون على وجوب امتناع جميع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي نحو آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

وإذ يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٨٧)، المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٨٣، فإن أعضاء المجلس يؤكدون من جديد ضرورة تنفيذ ذلك القرار من جميع جوانبه. ويعربون عن تقديرهم للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وموظفوه في هذا الصدد. ويكررون تأكيد تأييدهم الكامل لاتفاق الطائف وللجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية مؤخراً لبسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية.

ويغتنم أعضاء مجلس الأمن هذه الفرصة للإشادة بجنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبالدول المساهمة بقوات لتضحياتها والتزامها بقضية السلام والأمن الدوليين في ظل ظروف صعبة.

[٥٢] S/22176.

المقررات المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ (الجلسة ٢٩٩٠): القرار ٦٩٥ (١٩٩١) وبيان من الرئيس

قدّم الأمين العام إلى المجلس، في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ تقريراً عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، وعن تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) وذلك عملاً بالقرار ٦٧٩ (١٩٩٠) [٥٣]. وذكر أن القوة استمرت بالتعاون مع الأطراف في أداء مهامها بفعالية . وخلال الفترة قيد الاستعراض بقيت الحالة في قطاع إسرائيل - سوريا هادئة ولم تقع حوادث خطيرة. وقال إن تقريره المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط [٥٤] المقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٠/٤٤ ألف، يتناول مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وخاصة الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). ولاحظ الأمين العام أنه بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك [٥٥]. ولا يزال على أمله في أن يبذل جميع المعنيين بالأمر جهوداً دؤوبة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها، بغرض الوصول إلى تسوية تحقق سلماً عادلاً ودائماً، على نحو ما طالب به المجلس في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي ظل الظروف السائدة، رأى الأمين العام أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر ضروري. وبناءً على ذلك أوصى، بموافقة الجمهورية العربية السورية وإسرائيل، بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

وقام المجلس في جلسته ٢٩٩٠ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ بإدراج تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (الصين) اهتمام أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعدّ في معرض مشاورات المجلس السابقة [٥٦]. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٦٩٥ (١٩٩١)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى، أي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه المدة، تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

في الجلسة نفسها، وبعد اتخاذ القرار ٦٩٥ (١٩٩١)، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي [٥٧]:

فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ تواً بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك، أُذن لي بأن أدلي، نيابة عن مجلس الأمن، بالبيان التكميلي التالي:

[٥٣] S/22631 و Add.1.

[٥٤] S/45/726-S/21947.

[٥٥] S/22631، الفقرة ٢٣.

[٥٦] S/22650.

[٥٧] S/22657.

كما هو معروف، ورد في الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك أنه: ''بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك''. ويعكس بيان الأمين العام هذا رأي مجلس الأمن.

المقررات المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ (الجلسة ٢٩٩٧): القرار ٧٠١ (١٩٩١) وبيان من الرئيس

قدّم الأمين العام إلى المجلس، في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩١، تقريراً عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ٢٣ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩١ وذلك عملاً بالقرار ٦٨٤ (١٩٩١) [٥٨]. وقال إنه حدث تقدم في لبنان خارج منطقة السيطرة الإسرائيلية في تنفيذ اتفاق الطائف. وقد أعلنت الحكومة، بصفة خاصة، عن عزمها على حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وقد اتخذت خطوات كبيرة في هذا الصدد في أجزاء من جنوب لبنان خارج منطقة عمليات القوة. وأحرز تقدم كبير أيضاً في نشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان كجزء من خطط الحكومة اللبنانية لإعادة سلطتها الفعلية في المنطقة. وما فتئت القوة تناقش مع السلطات اللبنانية الترتيبات اللازمة لنقل المسؤولية، تدريجياً، عن الأمن في المناطق التي تسيطر عليها القوة إلى الجيش اللبناني. ومن المتوخى أن يمضي ذلك بالتوازي مع تحرك القوة جنوباً في اتجاه الحدود والانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية من منطقة السيطرة الإسرائيلية، وبذلك يتحقق تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). ورغم إحاطة الحكومة الإسرائيلية علماً بجهود الحكومة اللبنانية لبسط سلطتها في جنوب لبنان، فإنها ليست على استعداد في الوقت الحاضر لتعديل الترتيبات الأمنية التي أقامتها في الأرض اللبنانية على الرغم من القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). كما أنها لا ترى أن القوة بوصفها قوة لحفظ السلام، يمكن أن يستعاض بها عن هذه الترتيبات. وفي غضون ذلك، ورغم أن القوة تبذل أقصى ما في وسعها للحيلولة دون أن تستخدم منطقتها للقيام بأنشطة عدائية، فإن الأسابيع الأخيرة شهدت زيادة في عمليات المقاومة داخل منطقة السيطرة الإسرائيلية، وفي مضايقات قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع للقرى الواقعة إلى الشمال من مواقع القوة مما أنزل بالسكان المدنيين خسائر في الأرواح وإصابات وخسائر مادية. وتبذل القوة كل ما في وسعها لحماية المدنيين، غير أن قدرتها على القيام بذلك تكون محدودة عندما يكونون هدفاً لهجوم متعمد. وإضافة إلى ذلك لا تزال القوة نفسها تتعرض لمخاطر كثيرة. ومع ذلك رأى الأمين العام أن مجلس الأمن، سيُقدر مرة أخرى، رغم عدم تمكّن القوة بعد من الاضطلاع بولايتها التي كُلّفت بها في سنة ١٩٧٨ على نحو كامل، فإنها ما زالت تقدم إسهاماً كبيراً في صون السلام والأمن الدوليين في منطقة متفجرة. وعلاوة على ذلك، عملت التطورات الإيجابية الأخيرة في لبنان على تحسين احتمالات أن تتمكّن القوة من الاضطلاع بذلك الجزء من ولايتها الذي يتطلب منها مساعدة الحكومة في تأمين استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة. وتبعاً لذلك أوصى الأمين العام بأن يقبل المجلس طلب حكومة لبنان وأن يمدد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وذكّر الأمين العام أيضاً بالتوصيات الرئيسية التي وضعت في إطار استعراض الأمانة العامة لنطاق ونشر القوة، وقال إنه يعتقد أنها تقوم على أسس سليمة، وأشار إلى أن المجلس لم يتخذ بعد إجراءً رسمياً بشأنها.

[٥٨] S/22829.

وقام المجلس، في جلسته ٢٩٩٧ المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١، بإدراج تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (كوبا) اهتمام أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ موجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان يحيل فيها طلب حكومته إلى الأمين العام تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى [٥٩]. وذكر أنه منذ التجديد الأخير لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عمدت الحكومة إلى توسيع سلطتها إلى خارج منطقة بيروت الكبرى في اتجاه الشمال والشرق والجنوب. وقد تم وفقاً للجدول الزمني لاتفاق الطائف تسريح قوات الميليشيا التي كانت تعمل سابقاً في هذه المناطق وسلمت أسلحتها إلى الجيش اللبناني. ومع ذلك لا يزال هناك استثناء واحد لنجاح لبنان يتمثل في المنطقة الواقعة في أقصى جنوب البلاد حيث تفرض إسرائيل سيطرتها الإرهابية على السكان المدنيين. والحكومة لا تدخر جهداً في فرض سيادتها على الجنوب اللبناني تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وشدّدت إسرائيل على رفضها الانسحاب من الجنوب اللبناني وكثفت أعمالها العدوانية بتوسيع نطاق هجماتها ليتجاوز المنطقة المحتلة. وقد صرح كبار المسؤولين الإسرائيليين علناً بأنه لا تتوافر لديهم نية للانسحاب مما يسمى ''بالمنطقة الأمنية'' وبأنهم سيواصلون تعزيز قوات الميليشيا العاملة لحساب إسرائيل هناك. وأكد لبنان أنه لم يعد مقبولاً السماح باستمرار احتلال الجنوب اللبناني انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وللعديد من قرارات مجلس الأمن، وطالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) تنفيذاً فورياً.

ووجّه الرئيس أيضاً اهتمام أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعد في معرض مشاورات المجلس السابقة [٦٠]. وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٠١ (١٩٩١) وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وكذلك إلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩١، وإذ يحيط علماً بالملاحظات المبداة فيه،

وإذ يشير إلى تقرير فريق الأمانة العامة المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ودون المساس بآراء الدول الأعضاء بشأنه،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ – يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢؛

٢ – يكرر الإعراب عن تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية ولسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ – يعيد تأكيد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والمؤيد بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨)،

[٥٩] S/22791.

[٦٠] S/22857.

ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية التعاون تعاوناً تاماً مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً؛

٤ - يكرر تأكيد أنه ينبغي أن تنفذ القوة تنفيذاً كاملاً ولايتها كما هي محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس الأمن.

وفي الجلسة ذاتها، وبعد اعتماد القرار ٧٠١ (١٩٩١)، أعلن الرئيس أنه قد أذن له، عقب المشاورات بين أعضاء المجلس، بأن يدلي باسم المجلس بالبيان التالي [٦١]:

أحاط أعضاء مجلس الأمن علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، المقدّم وفقاً للقرار ٦٨٤ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

ويؤكد أعضاء المجلس من جديد التزامهم بالسيادة التامة للبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دولياً. وفي هذا الصدد، يؤكد أعضاء المجلس وجوب امتناع جميع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأيّ دولة أو على نحو آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

وإذ يمدد المجلس ولاية القوة لفترة مؤقتة أخرى على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، فإن أعضاء المجلس يؤكدون من جديد ضرورة تنفيذ ذلك القرار من جميع جوانبه. ويعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وموظفوه في هذا الصدد. ويكررون تأكيد تأييدهم الكامل لاتفاق الطائف ويثنون على الحكومة اللبنانية لنجاحها مؤخراً في نشر جيشها في منطقتي صيدا وصور في عملية بسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية.

ويغتنم أعضاء المجلس هذه الفرصة للإشادة بجنود القوة وبالدول المساهمة بقوات لتضحياتها والتزامها بقضية السلام والأمن الدوليين في ظروف صعبة.

المقررات المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ (الجلسة ٣٠١٩): القرار ٧٢٢ (١٩٩١) وبيان من الرئيس

قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ عملاً بالقرار ٦٩٥ (١٩٩١) تقريراً عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وعن تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) [٦٢]. وذكر أن القوة استمرت بالتعاون مع الأطراف في أداء مهامها بفعالية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بقيت الحالة في قطاع إسرائيل - سوريا هادئة عموماً ولم يقع إلّا حادث خطير واحد. وقال إن التقرير المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط [٦٣] المقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٣/٤٥ ألف المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ يتناول مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط وبخاصة الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). ولاحظ الأمين العام أنه بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك [٦٤]. وقال إنه لا يزال على أمله في أن يبذل جميع المعنيين بالأمر جهوداً دؤوبة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها بغرض الوصول إلى تسوية تحقق سلماً عادلاً ودائماً على نحو ما طالب به المجلس في قراره ٣٣٨(١٩٧٣). وفي ظل الظروف السائدة رأى الأمين العام أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري. وبناءً على ذلك أوصى، بموافقة الجمهورية العربية السورية وإسرائيل، بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢.

وأدرج المجلس في جلسته ٣٠١٩ المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، وجّه الرئيس (رومانيا) اهتمام أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعد في معرض مشاورات المجلس السابقة [٦٥]. وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٢٢ (١٩٩١) وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه المدة، تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الجلسة ذاتها، بعد اتخاذ القرار ٧٢٢ (١٩٩١)، أدلى الرئيس بالبيان التالي [٦٦]:

فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ تواً بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك، أُذن لي بأن أدلي، نيابة عن مجلس الأمن، بالبيان التكميلي التالي:

كما هو معروف، ورد في الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك أنه: ”بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك“. ويعكس بيان الأمين العام هذا رأي مجلس الأمن.

المقررات المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٤٠): القرار ٧٣٤ (١٩٩٢) وبيان من الرئيس

في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ قدّم الأمين العام إلى مجلس الأمن، عملاً بالقرار ٧٠١ (١٩٩١)، تقريراً عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ٢١ تموز/يوليه ١٩٩١ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ [٦٧]. ولاحظ أن الفترة المشمولة بالاستعراض كانت أصعب من سابقاتها سواء بالنسبة للقوة

---

[٦١] S/22862.

[٦٢] S/23233 وCorr.1.

[٦٣] A/46/652-S/23225.

[٦٤] S/23233، الفقرة ٢٤.

[٦٥] S/23250.

[٦٦] S/23253.

[٦٧] S/23452.

أو لسكان جنوب لبنان. وأضاف أن الأعمال القتالية بين مجموعات المقاومة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية ازدادت كثافة، كما ارتفع عدد الإصابات. وأكد أن القوة واصلت بذل ما بوسعها لمنع استخدام منطقة انتشارها لشن أعمال عدائية ولحماية المدنيين الواقعين ضحية الصراع، رغم أن قدرتها على القيام بالأمر الأخير محدودة بسبب حجم النيران التي تستهدفها هي بالذات. ورأى أن الأعمال القتالية في منطقة القوة ركزت بشكل عام على مواقع معينة لقوات الدفاع الإسرائيلية القريبة من المراكز الآهلة بالسكان وفي مناطق انتشار القوة. وأيّد الأمين العام الاقتراح الذي قدّمه سلفه إلى الحكومة الإسرائيلية بأن تنسحب قوات الدفاع الإسرائيلية من هذه المواقع كي تسيطر عليها القوة: فمن شأن خطوة كهذه أن تؤدي إلى نتيجة مفيدة وهذا الاقتراح يستحق رداً مبكراً وإيجابياً. وأشار كذلك إلى أن تسلّم الجيش اللبناني في المستقبل القريب المسؤولية عن جزء من منطقة عمليات القوة أمر مشجع، ومن شأنه أن يسهم بالتأكيد في تحقيق الاستقرار الداخلي وإعادة بسط سلطة الدولة في المنطقة. لكنه لاحظ أن تصرف إسرائيل عموماً إزاء الحالة في جنوب لبنان وولاية القوة لا يزال كما ورد وصفه في التقارير السابقة. وكشف أن السلطات الإسرائيلية اعتبرت مؤخراً، في أعقاب بدء محادثات السلام العربية – الإسرائيلية، أنه ينبغي معالجة جميع المشاكل بين إسرائيل ولبنان – بما في ذلك تفسير وتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة لمجلس الأمن – ضمن المحادثات الثنائية في إطار عملية السلام. وأضاف أن إسرائيل واصلت في تلك الأثناء الإبقاء على قوات الأمر الواقع وتعزيز قبضتها على المنطقة الخاضعة لإسرائيل، التي تعمل على سلخها أكثر فأكثر عن لبنان. وختم الأمين العام تقريره قائلاً إنه رغم أن الوضع لا يزال صعباً وأن القوة هي أبعد ما تكون عن الاضطلاع بولايتها، إلّا أن إسهامها في تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة المتقلبة لا يزال يتسم بالأهمية. واعتبر أن هذا الإسهام يكتسي قيمته اليوم بشكل أكبر بسبب انخراط العرب وإسرائيل في مفاوضات السلام. لذا فقد أوصى المجلسَ بقبول طلب الحكومة اللبنانية تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر إضافية حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢. وحث المجلس أيضاً على الموافقة على التوصيات الموجزة في الفقرة ٥٩ المتعلقة باستعراض حجم وانتشار القوة [٦٨]، التي قدمها إلى المجلس سلفه في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. واعتبر، على غرار سلفه، أن هذه التوصيات مستصوبة: فهي تسمح بخفض القوام العسكري للقوة بنسبة ١٠ في المائة دون أن يؤثر ذلك على القدرة العملياتية للقوة على الاضطلاع بالمهام التي أناطها بها مجلس الأمن [٦٩].

وفي الجلسة ٣٠٤٠، المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، استرعى الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى الرسائل التالية الموجهة إلى الأمين العام: رسالتان مؤرختان ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ و٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ من ممثل لبنان [٧٠]؛ ورسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ من ممثل إسرائيل [٧١].

ففي رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أحال ممثل لبنان طلب حكومته تمديد ولاية القوة فترة ستة أشهر إضافية. وأفاد عن حصول بعض التطورات البارزة البنّاءة منذ التمديد الأخير لولاية البعثة، أدت إلى مواصلة تعزيز مكانة الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في الجنوب: فقد صادر الجيش جميع الأسلحة المتوسطة والثقيلة وأزال جميع أشكال الوجود العسكري المسلح في المناطق الخاضعة لسيطرته؛ وجرى نشر الجيش اللبناني بشكل سلس في مناطق الجنوب، بالتنسيق مع القوة؛ كما تجرى مشاورات للتأكد من أفضل الطرق التي يمكن من خلالها للجيش اللبناني تسلّم مناطق إضافية من القوة. إلّا أنه استدرك قائلاً إن إسرائيل تمادت في رفضها الانسحاب من جنوب لبنان، رغم مشاركة البلدين في مؤتمر السلام العربي – الإسرائيلي الذي بدأ في مدريد وتواصل في واشنطن. واعتبر أن إسرائيل سعت، كذريعة لإدامة احتلالها للجنوب، إلى زعزعة استقرار لبنان لمنع الجيش اللبناني من حفظ الأمن والنظام. وحضت الحكومة اللبنانية المجلس، في معرض استرعائها انتباه المجلس إلى خطورة ازدياد الأعمال القتالية في جنوب لبنان، على القيام بخطوات جديدة وغير مسبوقة لإنهاء العنف من خلال الإسراع في تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، الأمر الذي من شأنه تمكين الدولة من بسط سلطتها على كامل الجزء الجنوبي من البلد حتى الحدود المعترف بها دولياً. وفي رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أبلغ ممثل لبنان المجلس بأن إسرائيل تواصل اعتداءاتها على سكان القرى وممتلكاتهم في الجنوب. ونتيجة لذلك، نزح ما لا يقل عن ٨٠ في المائة منهم وجرى ضم إحدى القرى إلى ما يسمى ''المنطقة الأمنية الإسرائيلية''. وقد أدانت الحكومة هذه الأعمال العدائية التي جرى القيام بها مؤخراً، ولفتت انتباه المجتمع الدولي إلى أن إسرائيل تعمل على توسيع رقعة احتلالها للأراضي اللبنانية حتى وهي تشترك في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط الجارية في واشنطن. وأضافت أنها تحتفظ بحقها في دعوة مجلس الأمن إلى النظر في وضع حد للاعتداءات والممارسات الإسرائيلية المتكررة دون مبرر في الجنوب اللبناني، لما تشكله من تهديد للسلام والأمن الدوليين.

وفي رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، استرعى ممثل إسرائيل الانتباه إلى التصعيد في الأنشطة الإرهابية في جنوب لبنان منذ انتشار الجيش اللبناني في المنطقة. وأفاد أن الحكومة اللبنانية لم تقم بأيّ عمل من شأنه وقف أو منع أنشطة حزب الله وغيره من التنظيمات الإرهابية التي تواصل استخدام المراكز المدنية قواعد لعملياتها. وأضاف أنه على العكس من ذلك، شجعها ضمناً وصراحة على مواصلة أعمالها الإرهابية. واعتبر أن الحكومة اللبنانية أظهرت بذلك عدم رغبتها في احترام التزاماتها الدولية بمنع القيام ضمن أراضيها بأنشطة تهدف إلى تنظيم أعمال العنف والإرهاب عبر الحدود الشمالية لإسرائيل والتحريض والمساعدة على القيام بها والمشاركة فيها. واستطرد قائلاً إن هذه الالتزامات هي جزء من ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المعايير والإعلانات الدولية ذات الصلة، لا سيما مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة [٧٢]. واسترعى الانتباه إلى وجود ٣٥ ٠٠٠ جندي سوري ومئات الأفراد من الحرس الثوري الإيراني المرابطين في الأراضي اللبنانية، وقال إن التدخل السوري في الشؤون الداخلية اللبنانية جعل من سيادة لبنان أضحوكة وهو يشكّل انتهاكاً واضحاً لسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وأكد أن موقف حكومته في ما يتعلق بجنوب لبنان هو على حاله: ليس لإسرائيل أيّ مطامع إقليمية في أيّ جزء من أراضي لبنان. واعتبر أن لبنان لم يف بالتزاماته الدولية أو يمنع استخدام أراضيه لشن أعمال إرهابية ضد إسرائيل. وقال إن إسرائيل تجد لزاماً عليها الاضطلاع بالمهام

[٦٨] S/22129/Add.1.

[٦٩] S/23452، الفقرة ٣٣.

[٧٠] S/23435 وS/23453.

[٧١] S/23479.

[٧٢] قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د – ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

والدوريات الأمنية في منطقة ضيقة من جنوب لبنان بغية كشف ومنع تنظيم أنشطة إرهابية ووصول عناصر إرهابية إلى مناطق الحدود الشمالية لإسرائيل. واعتبر أن القيام بهذه الترتيبات الأمنية لا بد منه وسيبقى العمل جارياً بها طالما أن هناك تهديداً باستمرار حصول أعمال عنف وإرهاب انطلاقاً من لبنان. وختم بيانه مؤكداً أن المنتدى المناسب لتسوية القضايا العالقة بين البلدين هو في المفاوضات الثنائية الجارية ضمن إطار عملية السلام.

واسترعى الرئيس انتباه أعضاء المجلس أيضاً إلى مشروع قرار أعدّ خلال المشاورات السابقة للمجلس [٧٣]. ثم عُرض مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٣٤ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ٤٢٥ (١٩٨٧) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، وقراراته ٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢، و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وإلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وإذ يحيط علماً بالملاحظات الواردة فيه،

وإذ يشير إلى الإضافة المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وإلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢؛

٢ - يوافق على الهدف العام للأمين العام، كما ورد في الفقرة ٣٣ من تقريره عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، المتمثل في تعزيز زيادة فعالية القوة؛

٣ - يوافق بصفة خاصة على التوصيات الموجزة على الفقرتين الفرعيتين ٥٩ (ج) '١' و'٢' من التقرير الواردتين في الإضافة المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١؛

٤ - يدعو الأمين العام إلى أن يقوم كذلك، بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات، بالنظر إلى كيفية بلوغ الهدف العام المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه، وباتخاذ إجراء بشأن الأهداف الواردة في الفقرتين ٢ و٣ أعلاه؛

٥ - يكرر الإعراب عن تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٦ - يؤكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، الذي تمت الموافقة عليه في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون تعاوناً تاماً مع القوة لتنفيذ ولايتها بالكامل؛

٧ - يكرر التأكيد بأنه ينبغي للقوة أن تنفذ ولايتها بالكامل على النحو المحدد في قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل إجراء مشاورات مع حكومة لبنان وغيرها من الأطراف المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس الأمن.

وفي الجلسة نفسها، وبعد اتخاذ القرار ٧٣٤ (١٩٩٢)، أعلن الرئيس أنه أُذن له، في أعقاب مشاورات بين أعضاء المجلس، بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس [٧٤]:

أحاط أعضاء مجلس الأمن علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، المقدّم وفقاً للقرار ٧٠١ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١.

وأعضاء المجلس يؤكدون من جديد التزامهم بالسيادة التامة للبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دولياً. وفي هذا الصدد، يؤكد أعضاء المجلس على وجوب امتناع جميع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي نحو آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

وإذ يمدد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ فإن أعضاء المجلس يؤكدون من جديد ضرورة تنفيذ ذلك القرار من جميع جوانبه. ويكررون تأكيد تأييدهم الكامل لاتفاق الطائف ويثنون على الحكومة اللبنانية لاستمرار جهودها الناجحة في وزع وحدات من جيشها في جنوب البلاد بالتنسيق التام مع القوة. ويحث أعضاء المجلس جميع الأطراف المعنية على تقديم الدعم الكامل للقوة.

وأعضاء مجلس الأمن يعربون عن قلقهم لاستمرار العنف في جنوب لبنان ويحثون جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس.

ويغتنم أعضاء مجلس الأمن هذه الفرصة للإعراب عن تقديرهم للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومساعدوه في هذا الصدد، ويشيدون بجنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبالدول المساهمة بقوات لتضحياتها والتزامها بقضية السلام والأمن الدوليين في ظروف صعبة.

المقرر المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٥٣): بيان من الرئيس

في رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٧٥]، طلب ممثل لبنان عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في آخر الأعمال العدوانية التي قامت بها إسرائيل ضد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية وفي احتلالها المتواصل لجنوب لبنان وجزء من البقاع. واعتبر أن هذه الاعتداءات والاحتلال تشكّل ''انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن'' وتهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين.

وفي الجلسة ٣٠٥٣، في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢، أدرج المجلس رسالة ممثل لبنان في جدول أعماله. وأعلن الرئيس (الولايات المتحدة) أنه أذن له في أعقاب مشاورات بين أعضاء المجلس، بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس [٧٦]:

يُعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم العميق إزاء تجدد وتصاعد حلقة أعمال العنف في جنوب لبنان وفي أماكن أخرى في المنطقة. ويشجب المجلس بصفة خاصة

[٧٣] S/23483.

[٧٤] S/23495.

[٧٥] S/23604.

[٧٦] S/23610.

أعمال القتل الأخيرة واستمرار العنف مما يهدد بوقوع مزيد من الخسائر في الأرواح وبزيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة.

ويطلب أعضاء المجلس إلى جميع المعنيين بالأمر ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس بغية إنهاء هذا العنف.

وهم يؤكدون من جديد التزامهم بالسيادة التامة للبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دولياً، على النحو المبين في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨. وفي هذا الصدد، يؤكدون على وجوب امتناع جميع الدول عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأيّ دولة، أو على أيّ نحو آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

ويُعرب أعضاء المجلس عن استمرار تأييدهم لجميع الجهود التي تبذل لإحلال السلام في المنطقة على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. ويحث أعضاء المجلس جميع الأطراف المعنية على العمل بقوة من أجل تعزيز عملية السلام الجارية.

المقررات المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٢ (الجلسة ٣٠٨١): القرار ٧٥٦ (١٩٩٢) وبيان من الرئيس

في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٢ قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٢، وعن تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) [٧٧] وذلك عملاً بالقرار ٧٢٢ (١٩٩١). وأفاد أن القوة واصلت الاضطلاع بمهامها بشكل فعّال بالتعاون مع الطرفين. وأضاف أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، بقيت الحالة في قطاع إسرائيل - سوريا هادئة عموماً ولم تُسجّل أحداث خطيرة. وقال إن مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، يتناولها تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط [٧٨]، المقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٣/٤٥ ألف. ولاحظ الأمين العام أنه رغم الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك [٧٩]. وواصل الإعراب عن أمله في أن يبذل جميع المعنيين جهوداً حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع جوانبها، بغية التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة، على نحو ما يدعو إليه المجلس في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). واعتبر الأمين العام أن وجود القوة في هذه المنطقة أمر لا بد منه في ظل الظروف السائدة. لذا فقد أوصى، بعد موافقة الجمهورية العربية السورية وإسرائيل، بأن يمدد المجلس ولاية القوة فترة ستة أشهر إضافية، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

وفي الجلسة ٣٠٨١، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٢، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، استرعى الرئيس (النمسا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أُعد خلال مشاورات سابقة للمجلس [٨٠]. ثم عُرض مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٥٦ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٢،

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الجلسة نفسها، وبعد اتخاذ القرار ٧٥٦ (١٩٩٢)، أدلى الرئيس بالبيان التالي [٨١]:

فيما يتعلق بالقرار الذي اتُخذ تواً بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك، أذن لي بأن أدلي، نيابة عن مجلس الأمن، بالبيان التكميلي التالي:

كما هو معروف، ورد في الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه: "بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك". ويعكس بيان الأمين العام هذا رأي مجلس الأمن.

المقررات المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٠٢): القرار ٧٦٨ (١٩٩٢) وبيان من الرئيس

في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢ قدّم الأمين العام إلى المجلس، عملاً بالقرار ٧٣٤ (١٩٩٢)، تقريراً عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ٢٢ كانون الثاني/يناير إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢ [٨٢]. ولاحظ أن الحالة في جنوب لبنان اتسمت خلال هذه الفترة بارتفاع مستمر في مستوى إطلاق النار وأن القوة واجهت إعاقة كبيرة في الاضطلاع بمهامها جراء النيران التي كان يتعرض لها أفرادها. إلّا أنه اعتبر في الوقت نفسه أن المشجع هو تسلّم الجيش اللبناني المسؤولية عن جزء من منطقة عمليات القوة، الأمر الذي يشكّل خطوة هامة إضافية نحو إعادة بسط سلطة الدولة في جنوب لبنان. وفي الوقت نفسه، اعتبر أن موقف إسرائيل عموماً إزاء الحالة في جنوب لبنان وولاية القوة ظل على النحو الوارد وصفه في التقارير السابقة. وباختصار فقد مُنعت القوة مرة أخرى من الاضطلاع بولايتها وما زال أطراف الصراع في جنوب لبنان يدورون في حلقة مفرغة. واعتبر أنه في ظل غياب التعاون الذي يشكّل أمراً أساسياً لإنجاح أيّ عملية لحفظ السلام، فإن جهود القوة لم تفلح إلّا في الحد من النتائج المترتبة على أعمال الأطراف، وهو أمر يبدو أنهم باتوا يعولون عليه. إلّا أنه استدرك قائلاً إن مساهمة القوة في استقرار المنطقة يبقى رغم ذلك هاماً، لا سيما في زمن التفاوض. وهو الأمر الذي حمل الأمين العام على توصية المجلس بقبول طلب الحكومة اللبنانية تمديد ولاية القوة فترة ستة أشهر إضافية، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

وفي الجلسة ٣١٠٢، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، استرعى

---

[٧٧] S/23955.

[٧٨] A/46/652-S/23225.

[٧٩] S/23955، الفقرة ٢٠.

[٨٠] S/24026.

[٨١] S/24030.

[٨٢] S/24341.

الرئيس (الرأس الأخضر) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ موجهة من ممثل لبنان إلى الأمين العام، يحيل فيها طلب حكومته تمديد ولاية القوة فترة ستة أشهر إضافية [٨٣]. وأفاد أنه منذ التمديد الأخير لولاية القوة، واصلت الحكومة اللبنانية توطيد السلام والوحدة الوطنية والأمن، الأمر الذي يشكّل أمراً أساسياً لتحقيق استقرار دائم. ومضى يقول إنها وضعت في هذا السياق خططاً للنازحين؛ واتخذت الحكومة، انسجاماً مع مبادئ اتفاق الطائف وجدوله الزمني، قراراً يقضي بجمع كافة الأسلحة الخفيفة، وهي عملية جارية حالياً في مختلف المناطق؛ كما أنها اتخذت قراراً بالقيام خلال الأسابيع المقبلة بإجراء أول انتخابات برلمانية في البلاد منذ ٢٠ سنة. وعلاوة على ذلك، سلمت القوة أحد قطاعاتها للجيش اللبناني، الأمر الذي مكّن القوة من تعزيز انتشارها في أماكن أخرى من منطقة عملياتها. وأضاف نقلاً عن الحكومة أن إسرائيل تفعل كل ما في استطاعتها لتقويض عملية توطيد الوحدة الوطنية. فرغم مشاركة البلدين في مؤتمر السلام العربي – الإسرائيلي، ما فتئت إسرائيل تكثف جهودها الرامية إلى زعزعة استقرار لبنان وترهيبه. وتعرّض إسرائيل، في معرض إدامة احتلالها للجنوب، المواطنين اللبنانيين للغارات الجوية وأعمال القصف يومياً. واسترعت الحكومة اللبنانية انتباه المجلس إلى ''حالة الهجوم الدائمة'' لإسرائيل على لبنان وما تقوم به من خروق روتينية صارخة خارج حدود المنطقة الواقعة تحت احتلالها. وحثت المجلس على القيام بخطوات جديدة وقوية لوضع حد للإرهاب الذي تفرضه إسرائيل بالعنف وذلك عن طريق التنفيذ الفوري للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بما يمكّن الحكومة اللبنانية من بسط سلطتها على جنوب البلاد بأسره حتى حدودها المعترف بها دولياً. واعتبرت أن الوقت قد حان لقيام المجلس بوضع جدول زمني لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

واسترعى الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أُعد خلال مشاورات سابقة للمجلس [٨٤]. ثم عُرض مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٦٨ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، وقراراته ٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢، و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وإلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢، وإذ يحيط علماً بالملاحظات الواردة فيه،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ – يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛

٢ – يكرر الإعراب عن تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٣ – يؤكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ الذي تمت الموافقة عليه في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون تعاوناً تاماً مع القوة لتنفيذ ولايتها بالكامل؛

٤ – يكرر التأكيد على أن القوة ينبغي أن تنفذ ولايتها بالكامل على النحو المحدد في قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ – يطلب إلى الأمين العام أن يواصل التشاور مع حكومة لبنان وغيرها من الأطراف المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس الأمن.

وفي الجلسة نفسها، وبعد اتخاذ القرار ٧٦٨ (١٩٩٢)، أعلن الرئيس أنه أُذن له في أعقاب مشاورات بين أعضاء المجلس، بالإدلاء باسم المجلس، بالبيان التالي [٨٥]:

أحاط أعضاء مجلس الأمن علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢ المقدّم وفقاً للقرار ٧٣٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

وهم يؤكدون من جديد التزامهم بسيادة لبنان الكاملة واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دولياً. وفي هذا السياق، يؤكدون على وجوب أن تمتنع أية دولة عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأيّ أسلوب آخر لا يتفق مع أغراض الأمم المتحدة.

وحيث إن مجلس الأمن يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، فإن أعضاء المجلس يؤكدون مرة أخرى الحاجة الماسة إلى تنفيذ ذلك القرار من جميع نواحيه. وهم يكررون تأييدهم التام لاتفاق الطائف وللجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة اللبنانية من أجل تعزيز السلام والوحدة الوطنية والأمن في البلد.

وأعضاء المجلس يثنون على الحكومة اللبنانية لما تبذله من جهود ناجعة في وزع وحدات جيشها في جنوب البلد بالتنسيق الكامل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء العنف المستمر في جنوب لبنان، ويأسفون للخسارة في أرواح المدنيين، ويحثون جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس.

وينتهز أعضاء مجلس الأمن هذه الفرصة للإعراب عن تقديرهم للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وموظفوه في هذا الشأن ويثنون على جنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى البلدان المساهمة بقوات لما يقدمونه من تضحيات وما يبدونه من التزام بقضية السلام والأمن الدوليين في ظروف صعبة.

القرارات المؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (الجلسة ٣١٤١): القرار ٧٩٠ (١٩٩٢) وبيان من الرئيس

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ قدّم الأمين العام إلى المجلس، عملاً بالقرار ٧٥٦ (١٩٩٢)، تقريراً عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٢٠ أيار/مايو إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وعن تنفيذ القرار

[٨٣] S/24293.

[٨٤] S/24360.

[٨٥] S/24362.

٣٣٨ (١٩٧٣) [٨٦]. وأفاد أن القوة واصلت الاضطلاع بمهامها بشكل فعّال، بالتعاون مع الطرفين. وأضاف أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، بقيت الحالة في القطاع بين إسرائيل وسوريا هادئة عموماً و لم تُسجّل أحداث خطيرة. وقال إن موضوع البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، تناوله تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط [٨٧]، المقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٢/٤٦ ألف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ولاحظ الأمين العام أنه بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك [٨٨]. وواصل الإعراب عن أمله في أن يبذل جميع المعنيين جهوداً حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع جوانبها، بغية التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة، على نحو ما يدعو إليه المجلس في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). واعتبر الأمين العام أن وجود القوة في هذه المنطقة أمر لا بد منه في ظل الظروف السائدة. لذا فقد أوصى، بعد موافقة الجمهورية العربية السورية وإسرائيل، بأن يمدد المجلس ولاية القوة فترة ستة أشهر إضافية، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣.

وفي الجلسة ٣١٤١، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، استرعى الرئيس (هنغاريا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار أعدّ خلال المشاورات السابقة للمجلس [٨٩]. ثم عُرض مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٧٩٠ (١٩٩٢)، وفيما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

يقرر:

(أ) أن يطلب إلى الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك فترة أخرى مدتها ستة أشهر أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٣؛

(ج) أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه الفترة، تقريراً عن التطورات في الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الجلسة نفسها، وبعد اتخاذ القرار ٧٩٠ (١٩٩٢)، أدلى الرئيس بالبيان التالي [٩٠]:

فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ تواً بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، أُذن لي بأن أدلي، نيابة عن مجلس الأمن بالبيان التكميلي التالي:

كما هو معروف، ورد في الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه: ''بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل – سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك''. ويعكس بيان الأمين العام هذا رأي مجلس الأمن.

[٨٦] S/24821.

[٨٧] A/47/672-S/24819.

[٨٨] S/24821، الفقرة ٢٠.

[٨٩] S/24842.

[٩٠] S/24846.

٢٤ – الحالة في الأراضي العربية المحتلة

القرار المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ (الجلسة ٢٨٥٠): رفض مشروع قرار

بموجب رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١]، طلب ممثل تونس، بصفته رئيس المجموعة العربية، عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في الحالة في ''الأرض الفلسطينية المحتلة''.

وبموجب رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٢]، أيدت رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا الطلب.

وفي الجلسة ٢٨٤٥، المعقودة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩، أدرج المجلس هاتين الرسالتين في جدول أعماله. ونظر المجلس في هذا البند خلال جلساته ٢٨٤٥ و٢٨٤٦ و٢٨٤٧ و٢٨٤٩ و٢٨٥٠، المعقودة في ١٠ و١٣ و١٤ و١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩.

وفي أعقاب إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس الأشخاص التالين إلى المشاركة في المناقشة: ممثلو الأردن، وإسرائيل، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والكويت، ومصر، واليمن؛ وبموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والسيد كلوفيس مقصود، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية. وفي الجلسات اللاحقة، دعا المجلس أيضاً الأشخاص التالين إلى المشاركة في المناقشة: في الجلسة ٢٨٤٦، ممثلو باكستان، والبحرين، وتركيا، وزمبابوي، والسودان، وقطر، ولبنان، واليمن الديمقراطية؛ في الجلسة ٢٨٤٧، ممثلو أفغانستان، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وتركيا، وتشيكوسلوفاكيا، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية الاشتراكية السوفياتية الأوكرانية، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وجمهورية إيران الإسلامية، ونيكاراغوا، واليابان، وبموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، السيد أ. إنجين أنساي، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي؛ وفي الجلسة ٢٨٤٩، ممثلو بنما، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكوبا، والمغرب، والهند؛ وفي الجلسة ٢٨٥٠، ممثل الإمارات العربية المتحدة.

[١] S/20454.

[٢] S/20455.